

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية بـ دائرة المالية - حكومة دبي

ميزانية دبي 2012 ووعي مالي يقود إلى نمو مستدام

الميزانية هي تلك الاداة الادارية التي يستخدمها المليون وغيرهم لعمليات التخطيط المالي وفق حاجات الدولة والامارة والشركة وحتى الشخص فهي قدرة قراءة المستقبل والتخطيط له بشكل يساعد على الاستفادة من الدخل وتوظيف النقد بالصورة المثلى. ونجد ان تطور الاهتمام بالموازنة والاداء المالي وتصحيح الاوضاع من ترشيد للنقود وتطوير الاداء ورفع كفاءة استثمار الدرهم والعاقد منه بشكل صحيح هو ما أوصل دبي الى عملية احتواء تداعيات الازمة المالية. وموازنة العام 2012 تبين جاهزية دبي ماليا وإداريا، فنجد ان تراجع العجز 53% عن العام الماضي هو مؤشر للوعي المالي في الامارة و القرارات ذات المردود الايجابي لتحسين الوضع العام. أما عن قرارات الاستثمار فنجد انه في القطاعات التي تخدم الاقتصاد بشكل كبير فنحن في علم الاقتصاد نهتم بالقطاعات القيادية لعملية تطوير الاقتصاد المستدام والذي يساعد بدوره على نمو الناتج المحلي والتطور بشكل عام وتسمى (ثري تي T3)، فنجد توجه إنفاق ميزانية دبي ليغطي البنية التحتية هو أفضل قرار لعملية الحفاظ على الاقتصاد المستدام الذي من شأنه يؤدي أن الى عمليات الانتعاش الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة على مستوى الامارة فالمبلغ الذي تم رسده وهو 5.9 مليارات درهم يعد مردودا سريعا وطويل المدى لدبي ويسهم في جعل دبي في المقدمة معززة مكانتها الاقتصادية والاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط. أما عن العجز المالي فهو عادة نتيجة عمليات التطور الاقتصادي الذي تشهده دبي وهو شيء ايجابي ان يكون عندك قدر من العجز لان هذا يعني أن عندك مشاريع تنموية لعمليات التطور الاقتصادي، فهذا يعني أن تحريك رأس المال يكون بشكل مستمر وأن هناك استثمارات وطلب على النقد ما ينعش عمل المصارف والاقتصاد كله. كما أن توفير فرص العمل 2400 وظيفة دليل على صحة مؤشرات عمليات النمو الاقتصادي الذي تمر به دبي وسط كل ما يمر به العالم من تحديات فنجد أن الامارات ودبي خاصة تشهد عمليات تطور ممتازة مقارنة مع باقي دول العالم التي لم تجد حلاً لمشاكلها سواء كانت مقرضة مثل الصين أو مقترضة مثل أمريكا. وعلى المستوى الأوروبي نجد السيناريو متكرراً في اقتصاد اليورو فألمانيا تقوم بدور المقرض والدول الأوروبية الاخرى تقوم بدور المقرض ورغم هذا لم يصلوا للحلول التي تؤتي ثمارها عندنا. وأتوقع انه سيكون لدبي كلمتها الاقتصادية في العام 2012. وما يظهر التكامل لموازنة 2012 هو وجود 22% لقطاع الامن والسلامة والعدالة وهذا من أهم عوامل التنمية الاقتصادية فالأمن الاقتصادي هو الركيزة الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار حتى أصبح هناك مؤشر اقتصادي أممي عالمي لتقييم الدول وتعطي نتائج الترتيب والتقييم للدول، فدولة الامارات ترتبها الثالث عربيا و 33 عالميا وفق مؤشر السلام العالمي لسنة 2011.

تعليق

يبقى النمو الاقتصادي الهاجس الاقتصادي الأساسي للحكومات المختلفة من جهة وللأفراد من جهة أخرى. ويوضع هدف النمو الاقتصادي على رأس أهداف السياسات الاقتصادية، ذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية و غير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، وهو شرط ضروري و لكن غير كاف لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، فالجانب الآخر من المعادلة هو توزيع النمو المحقق بعدالة بين الأفراد. و يساهم النمو الاقتصادي في توسيع الخيارات أمام الأفراد والحكومات والمنظمات المجتمعية المختلفة، مما يزيد من امكانيات زيادة هوامش الحرية أمام الابداع والابتكار للأفراد ويساعد الحكومات على القيام بأدوار هامة مثل الرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة بشكل أفضل. يرتبط النمو الاقتصادي بعوامل جوهرية في المجتمع، مثل الحكم الرشيد والمؤسسات ذات الكفاءة العالية والمشاركة المجتمعية والبحث والتطوير والتعليم والصحة... وبالتالي أصبح تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستدام تعبيراً عن العملية التنموية بكاملها. و هو دليل آخر على عدم جدوى الفصل بين السياسة والاقتصاد من جهة وبينهما وبين العلاقات الاجتماعية والخلفيات الثقافية للمجتمعات.

الدولية



أوباما سيطلب رفعه إلى 16.39 تريليون دولار: أزمة الديون تعود إلى أمريكا مع انتهاء مهلة سابقة

صفحة 02

القطاع الصناعي الصيني يتجنب الانكماش بصعوبة في ديسمبر

صفحة 02

الاقليمية



التهدد الإيراني بإغلاق مضيق هرمز يرفع أسعار التامين على الناقلات

صفحة 04

وزير المالية المصري: سنطبق خطة تكشف جديدة والحكومة تواجه أزمة سيولة لتوفير 24 مليار جنيه

صفحة 04

الهوية



بدء تطبيق معايير تصنيف منشآت وشركات القطاع الخاص

صفحة 06

تعزز تنافسية الاقتصاد الوطني وتجذب مجتمع رجال المال والأعمال دبي تعلن قريباً خارطة الاستثمار العقاري

صفحة 06

المقال الأسبوعي

الصكوك الإسلامية

صفحة 07



2 يناير 2012

في ثالث عام من المكاسب.. برنت ينهي 2011 مرتفعا 13.3%

سجلت العقود الآجلة لخام برنت مكاسب قدرها 12.63 دولار أو 13.3 بالمئة في 2011 مع مواصلتها الصعود لثالث عام على التوالي لكن المكاسب أقل كثيرا من القفزة المسجلة في 2010 والبالغة 21.5 بالمئة. وأنهى خام القياس الاوروبي للعقود تسليم فبراير جلسة التعاملات في بورصة البترول الدولية بلندن يوم الجمعة منخفضا 63 سنتا أو 0.58 بالمئة ليسجل عند التسوية 107.38 دولار للبرميل. وساعدت مشاكل ديون منطقة اليورو وتباطؤ انتاج المصانع في الصين وتزايد مخزونات النفط في الولايات المتحدة في الحد من صعود الاسعار في نهاية العام رغم ان تهديدات محتملة للإمدادات العالمية من ايران والعراق ونيجيريا قيدت الضغوط على الاسعار. ووفقا لحدث استطلاع الذي شمل محللين واستشاريين بصناعة النفط ونشر في 21 ديسمبر فان من المتوقع ان يبلغ متوسط سعر برنت في العام الجديد 105 دولارات للبرميل انخفاضا من المتوسط في 2011 الذي يبلغ 111 دولارا تقريبا.

المصدر: رويترز

أوباما سيطلب رفعه إلى 16.39 تريليون دولار : أزمة الديون تعود إلى أمريكا مع انتهاء مهلة سابقة

قال البيت الأبيض إن الرئيس الأمريكي باراك أوباما وافق على تأجيل تقديم طلب رسمي إلى الكونغرس لزيادة سقف الدين العام وذلك من أجل إتاحة فسحة من الوقت للمشرعين لدراسته بعد عودتهم من العطلات. وأكد جوش ارنست المتحدث باسم البيت الأبيض للصحفيين في هاواي حيث يقضي أوباما العطلات مع أسرته "قيادات مجلسي الكونغرس طلبوا منا تأجيل تقديم الطلب من أجل إعطاء المجلسين كليهما وقتا لدراسته عندما يكون بالإمكان إجراء اقتراعات بالنظر الى الجدول الحالي لارتباطات الكونغرس". وقال مسؤول بالبيت الأبيض إن التأجيل سيكون لأيام وليس لأسابيع وإن وزارة الخزانة الأمريكية سيكون بمقدورها استخدام إجراءات محاسبية لتفادي بلوغ الحد الأقصى للدين. وأضاف المسؤول أن الجدارة الائتمانية للولايات المتحدة لن تتأثر بتأجيل تقديم الأخطار. وسيكون أمام الكونغرس 15 يوما للاقتراع على قرار بعدم الموافقة على زيادة سقف الدين حال تقديم أوباما الإخطار الرسمي لكن الرئيس يمكنه استخدام سلطة النقض (الفيتو) ضد مثل هذا القرار. ويبلغ الحد الأقصى الحالي للدين 15.194 تريليون دولار وسيرتفع إلى 16.394 تريليون دولار مع تقديم أوباما الطلب.

المصدر: رويترز

الذهب ينهي العام مرتفعا 10% مواصلا الصعود للعام الحادي عشر

أنهت اسعار الذهب عام 2011 على مكاسب قدرها 10 بالمئة مواصلة الصعود للعام الحادي عشر على التوالي - على الرغم من تراجعها في اواخر العام- مع اقبال المستثمرين على شراء المعدن النفيس كأداة استثمارية آمنة وسط أزمة ديون منطقة اليورو والمخاوف بشأن النمو العالمي. وأغلقت العقود الآجلة الأمريكية للذهب تسليم فبراير شباط في سوق كومكس بنينيوورك مرتفعة 25.90 دولار عن اليوم السابق الي 1566.80 دولار للاوقية (الاونصة) في نهاية ايجابية للعام ومع تعافي المعدن الاصفر من خسائره الحادة التي مني بها الأيام الأخيرة من العام. واغلق سعر الذهب للبيع الفوري مرتفعا حوالي 1.5 بالمئة عند 1565 دولار للاوقية. وكان الذهب قد اغلق في نهاية 2010 على 1419.45 دولار للاوقية. وفي 2011 ظهر الذهب كأحد افضل اللاعبين اداء في سوق السلع الاولية رغم انه سجل أصغر مكاسب سنوية في ثلاثة اعوام. ويحيط الغموض باداء المعدن الاصفر في العام الجديد مع فقدانه فيما يبدو بعض جاذبيته كأداة استثمارية آمنة ولا يتوقع محللون ان يعيد الذهب اختبار أعلى مستوياته على الاطلاق حتى اواخر 2012 في أقرب تقدير

المصدر: رويترز

القطاع الصناعي الصيني يتجنب الانكماش بصعوبة في ديسمبر

أظهر مسح أن كبرى المصانع الصينية تفادت بشق الانفس الدخول في انكماش لكن مخاطر التراجع تظل قائمة مما ينبئ بأن ثاني أكبر اقتصاد في العالم سيحتاج الى اجراءات جديدة لمواجهة تباطؤ في النمو. وارتفع المؤشر الرسمي لمديري المشتريات الذي يعده الاتحاد الصيني لخدمات الامداد والتمويل والمشتريات نيابة عن مكتب الاحصاءات الوطني الي 50.3 في ديسمبر من 49 في نوفمبر. ويوضح هذا توسعا طفيفا في نشاط الاعمال بقطاع المصانع الضخم في الصين لكن المؤشر لم يرتفع كثيرا فوق مستوى 50 الذي يفصل بين النمو والانكماش والذي انخفض المؤشر دونه في نوفمبر للمرة الاولى منذ أوائل 2009. كان محللون قد توقعوا أن يبلغ المؤشر الرسمي لمديري المشتريات 49.1 في ديسمبر. وكتب تشانغ لي تشون الباحث في مركز أبحاث التنمية التابع لمجلس الدولة في بيان للاتحاد الصيني لخدمات الامداد والتمويل "ارتفاع مؤشر مديري المشتريات في ديسمبر يظهر أنه لن يكون هناك تباطؤ كبير في الاقتصاد الصيني." وأضاف ان الاقتصاد يواجه ضغوطا لكن هناك عناصر ايجابية قد تدعم النمو. وارتفع المؤشر الفرعي للطلبيات الجديدة الي 49.8 في ديسمبر من 47.8 في نوفمبر في حين صعد المؤشر الفرعي لطلبيات التصدير الجديدة الي 48.6 من 45.6 في نوفمبر. وأظهر مسح مماثل للمصانع الصغيرة أجراه يوم الجمعة بنك اتش.اس.بي.سي ومؤسسة ماركيت للبيانات ومقرها بريطانيا أن المؤشر ارتفع الي 48.7 في ديسمبر من 47.7 في نوفمبر وهو أدنى مستوى في 32 شهرا لكنه مازال يشير الى انكماش طفيف في النشاط هذا الشهر مما يعزز فرص اتخاذ اجراءات لدعم النمو.

المصدر: رويترز



2 يناير 2012

الاسهم الاوروبية تسجل أكبر هبوط سنوي في ثلاثة أعوام

صعدت الاسهم الاوروبية يوم الجمعة لكنها تنهي العام على أكبر هبوط سنوي منذ بداية الازمة المالية مع تضرر اسهم القطاع المالي بشدة من مشاكل الديون في منطقة اليورو التي تهدد بتقويض انتعاش اقتصادي هش. وأغلق مؤشر يوروفرست-300 لاسهم الشركات الاوروبية الكبرى مرتفعا 8.61 نقطة أو 0.87 بالمئة عند 1000.39 نقطة في تعاملات ضعيفة بلغت أقل من ربع متوسط التداول في 90 يوما مع اغلاق الاسواق في المملكة المتحدة والمانيا مبكرا قبل عطلة العام الجديد. وينهي المؤشر السنة على خسائر قدرها 10.7 بالمئة هي الاسوأ منذ 2008 مع تضرر اسهم القطاعات المرتبطة بالدورات الاقتصادية بشدة بتداعيات اجراءات التقشف الحكومي وشح الاقراض في منطقة اليورو على النمو الاقتصادي. وجاء مؤشر اسهم القطاع المالي في مقدمة الخاسرين هذا العام مع تسجيله خسائر بلغت 37.6 بالمئة يليه مؤشر شركات الموارد الاساسية الذي هبط بنسبة 30 بالمئة. وفي البورصات الرئيسية في اوروبا.. أغلق مؤشر فايننشال تايمز البريطاني مرتفعا حوالي 0.1 بالمئة لكنه ينهي العام على خسائر قدرها 5.7 بالمئة. واغلق مؤشر داكس القياسي للاسهم الالمانية مرتفعا 0.9 بالمئة ومنها العام على خسائر بلغت 15.4 بالمئة. وفي باريس صعد مؤشر كاك القياسي للاسهم الفرنسية 0.8 بالمئة لكنه ينهي العام على هبوط قدره 17.8 بالمئة.

المصدر: رويترز

الفضة تنهي العام منخفضة 9.5% مسجلة أول خسارة في 3 أعوام

أنهت الفضة العام على أول خسارة سنوية في ثلاثة اعوام بعد ان كانت اسعارها قد تضاعفت تقريبا في 2010 مع تضرر الطلب من المخاوف بشأن الاقتصاد العالمي وتراجع الذهب مؤخرا. وأغلقت العقود الامريكية للفضة للتسليم في مارس في سوق نيويورك يوم الجمعة مرتفعة 2.2 بالمئة الي 27.91 دولار للاوقية (الاونصة) منهيّة اخر جلسة في العام بشكل ايجابي حاذية حدو الذهب. واغلق سعر الفضة للبيع الفوري مرتفعا حوالي 1.7 بالمئة عند 27.90 دولار للاوقية. لكن الاسعار تنهي العام على خسائر قدرها 9.5 بالمئة مقارنة مع مستواها في نهاية 2010 عندما أغلقت على 30.86 دولار للاوقية. وبدأت الفضة اتجاها نزوليا بعد وقت قصير من تسجيلها مستوى قياسي مرتفع قرب 50 دولارا للاوقية في اوائل مايو.

المصدر: رويترز

2 يناير 2012

وزير المالية المصري: سنطبق خطة تكشف جديدة والحكومة تواجه أزمة سيولة لتوفير 24 مليار جنيه

أكد وزير المالية المصري ممتاز السعيد أن الحكومة تواجه أزمة سيولة، وأن الموازنة الجديدة ستتضمن إجراءات تقشفية. ولفت إلى أن الحكومة ستتخذ إجراءات للتغلب على الأزمة دون التأثير على محدودي الدخل، مشيراً إلى أنه يتم بحث خفض الإنفاق العام بما يتراوح بين 20-24 مليار جنيه. وأشار وزير المالية، خلال مؤتمر صحفي إلى أن الموازنة الجديدة ستتضمن إجراءات تقشفية لا تمس محدودي الدخل، وتركز على الاستثمارات بقدر حاجتنا إلى رفع معدل النمو والتنمية. وقال السعيد إن الحكومة تدرس تطبيق الضريبة التصاعدية في ضوء قدرة المجتمع على تحملها. وأضاف أن مصر غير مهددة بالإفلاس. وأشار إلى أن هناك أزمات يواجهها الاقتصاد وتسعى الحكومة إلى تخطيها، لافتاً إلى خطورة عدم الاستقرار وتراجع تدفق الاستثمارات الخارجية، مما يهدد بتدهور الأوضاع الاقتصادية. وأكد وزير المالية أن الحكومة ستحافظ على الدعم الأساسي. وكشف عن بدء تطبيق خفض الدعم عن الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة خلال يناير الجاري، من خلال رفع سعر الغاز المستخدم في صناعات الأسمنت والحديد والسيراميك والأسمدة بنحو 7.33٪، مقارنة بالأسعار الحالية. وأكد تطبيق الحد الأقصى للأجور وفقاً لما أعلنه رئيس الوزراء على راتب يناير الجاري. وقال السعيد إنه لا مساس بالبنزين، مشيراً إلى الإبقاء على دعم الصادرات المقرر بالموازنة الحالية بواقع ملياري جنيه كما هو. وأعلن أن الحكومة بصدد بدء مباحثات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 3.2 مليار دولار لدعم ميزان المدفوعات وخفض عجز الموازنة العامة، وفقاً لبرنامج مصري، مؤكداً أن المفاوضات لا تتضمن شروطاً للحصول على القرض. وقال الوزير إن المساعدات العربية اقتصرت على مليار دولار مناصفة بين السعودية وقطر، مؤكداً أنه لا توجد مفاوضات حالية مع دول عربية. وتابع: "لا مانع أن تشهد الفترة المقبلة تجدد المفاوضات مع دول عربية للحصول على مزيد من المساعدات والقروض". وقال إن الأحداث الأخيرة أثرت سلباً على التفاوض للحصول على القروض.

المصدر: المصري اليوم

التهدد الإيراني بإغلاق مضيق هرمز يرفع أسعار التأمين على الناقلات

أكد مختصون في قطاع النقل البحري أن عدداً من الشركات ذات العلاقة بالنقل البحري بدأت في فرض زيادة على رسوم التأمين على الناقلات العابرة لمضيق هرمز، بسبب التهديدات الإيرانية بإغلاق المضيق أمام حركة السفن وتواجد القوات الأمريكية والإيرانية في المنطقة. وأشار مختصون إلى أن زيادة رسوم التأمين بدأت على الشركات الصغيرة ولم تشمل الخطوط الملاحية العالمية، حتى الآن، في إشارة إلى زيادة محتملة في رسوم التأمين على الخطوط الملاحية العالمية، التي تنتظر تطورات الأوضاع في المنطقة أو انتهاء الأزمة. وأوضح مستشار تطوير أعمال وتسويق الشركات أن عدداً من الشركات ذات العلاقة بالنقل البحري بدأت في فرض زيادة على أسعار التأمين على السفن في المضيق، وتوقع أن تتزايد أسعار التأمين في الفترة المقبلة بسبب المخاوف والتهديدات بإغلاق مضيق هرمز أمام حركة الناقلات البحرية، وأن تشمل الخطوط الملاحية العالمية من جانبه، أكد عضو لجنة الوكلاء الملاحيين في الغرفة التجارية الصناعية في جدة عدم فرض أي زيادة في أجور التأمين على الخطوط الملاحية العالمية حتى الآن، مبيناً أن الزيادة الحالية في أسعار التأمين قد تكون من عدد من شركات الحماية. وبين فريد أن تواجده القوات الأمريكية في المنطقة يعطي أمناً واستقراراً وحماية للسفن والناقلات العابرة عبر مضيق هرمز. وأفاد بعدم وجود معلومات مؤكدة عن رفع أجور التأمين، مضيفاً "ليس هناك معلومات للخطوط الملاحية العالمية عن زيادة أجور التأمين على السفن". وقال "إذا تصعد الأمر في مضيق هرمز سترفع الشركات أجور التأمين على الناقلات البحرية"، موضحاً أنه لن يكون هناك تجنب للمرور ولكن من الممكن أن يكون المرور تحت حماية القوات المتواجدة في المنطقة. وكان خبراء ملاحيون أن أسعار النفط ستبدأ في الزيادة الأسبوع المقبل بسبب المخاوف من إغلاق مضيق هرمز، ونتيجة الانتشار الكبير للقوات الأمريكية والإيرانية في الخليج.

المصدر: العربية نت

أسواق المال الخليجية 2011: ثلاث مؤشرات (دبي - البحرين - الكويت) عند أدنى مستوى في 6 سنوات

أنهت معظم الأسواق المالية في منطقة الخليج تداولاتها في عام 2011 على تراجع جماعي، فبعد أن كان يخيم الأداء السلبي على الأسواق المالية في المنطقة خلال شهري يناير وفبراير من العام الماضي متأثرة بالاضطرابات السياسية وما أثير عن الأزمة الأوروبية، استطاعت بعض هذه الأسواق أن تقلص من خسائرها بنهاية الربع الأول ومن ثم تقلص معظم تلك الخسائر بنهاية الربع الثاني، إلا أنها عادت مجدداً للخسائر مع ولوج فترة الصيف وصدور تقارير تلو الأخرى تنذر بدخول الاقتصاد العالمي نفق مظلم بسبب أزمة ديون أوروبا وركود اقتصادي يطال كبرى الاقتصاديات العالمية، لتستقر المؤشرات بعد ذلك عند تلك المستويات حتى نهاية العام. ونجح مؤشر بورصة قطر وحيداً في إنهاء عام 2011 على ارتفاع وإن كان بشكل طفيف 1 ٪، بفضل متانة الاقتصاد القطري والاستقرار السياسي والدعم الحكومي من خلال صناديق حكومية، لينتهي عام 2011 عند 8779 نقطة، وجاء السوق السعودي كأقل المؤشرات خسارة من بين المؤشرات الأخرى بخسائر بلغت في حدود الـ 3 ٪. في حين سجلت المؤشرات الخليجية الأخرى تراجعاً حاداً لتسجل ثلاث مؤشرات منها أدنى مستوى منذ قرابة ست سنوات (البحرين، دبي، الكويت)، وكان أقساها من نصيب بورصة البحرين المتراجع بمقدار 20 ٪ بعد أن سار المؤشر العام في مسار هابط حتى نهاية العام متأثراً بالاضطرابات السياسية التي شهدتها البلاد ذلك العام، وبذات السبب تراجع مؤشر "الكويت" و"مسقط" بما يناهز 16 ٪.

المصدر: أرقام

بدء تطبيق معايير تصنيف منشآت وشركات القطاع الخاص

تبدأ وزارة العمل تطبيق ضوابط ومعايير التصنيف الجديدة لمنشآت وشركات القطاع الخاص، حيث انتهت أمس المهلة التي حددتها الوزارة لأصحاب العمل لتوفيق أوضاعها وفقاً لمعايير التصنيف. عدلت وزارة العمل مؤخراً نظام المنشآت الإلكتروني ليتوافق مع الضوابط الجديدة، ونسب تعدد الثقافات المطلوبة للفئات التي يتضمنها التصنيف، وفقاً للقرار الوزاري، فإن المنشآت المصنفة في الفئات المطبقة حالياً سيتم إدراجها في الفئة الثانية من فئات التصنيف الجديد، والتي تضم فئات فرعية "أ، ب، ج"، ويتم بعد انتهاء المهلة المحددة إدراج المنشآت في الفئة أو المستوى الذي تستحقه طبقاً لشروط ومعايير التصنيف الجديدة. بينت الوزارة أن الفئة الأولى هي الفئة الأعلى في نظام تصنيف المنشآت، حيث يتم تصنيف المنشآت بقرار من الوزير، بحيث لا تقل نسبة العمالة عن 20% من المستويات المهنية الأولى والثانية والثالثة المعمول بها في الوزارة، من إجمالي عدد العاملين بهذه المنشأة، وأقل أجر العامل عن 12 ألف درهم إذا كان في المستوى المهاري الأول، وعن 7 آلاف درهم في المستوى المهاري الثاني، وعن خمسة آلاف درهم في المستوى المهاري الثالث. وأضافت أنه يشترط أيضاً للانضمام للفئة الأولى ألا تقل نسبة التوطين عن 15% من إجمالي عدد العمالة في المستويات المهنية المشار إليها، وبشرط أن يكون العامل المواطن مسجلاً في إحدى الهيئات العامة أو أحد الصناديق العامة، والحكومية والمعنية بالمعاشات والتأمينات الاجتماعية ومكافآت التقاعد على مستوى الدولة أو على مستوى الإمارة. وأشارت الوزارة إلى أنه تم استحداث الفئة الأولى بهدف تحقيق آلية جديدة للتوطين في القطاع الخاص، وتوفير مجموعة من الوظائف المهنية للمواطنين بشكل حقيقي، وتتجنب التوطين الصوري، كما أنها تحقق بيئة جاذبة للمواطنين، من خلال وظائف تحاكي تطلعاتهم في سوق العمل. وبينت خلال ردها على استفسارات بعض من أصحاب الشركات خلال الفترة الماضية، والذين قدموا مجموعة من الطلبات حول الإعفاء أو تأجيل أو تخفيض مبالغ الضمان البنكي، أنه لا توجد فترة سماح لدفع مبالغ الضمان عند الانتقال من الفئة الأولى إلى الثالثة، موضحة بأنه لن تتمكن المنشأة من الاستفادة من خدمات الوزارة إلا بعد دفع الضمانات المطلوبة. وأكدت الوزارة أنه في حالة تحويل المنشأة من الفئة الأولى إلى الفئة الثالثة نظراً لمخالفتها قانون الوزارة، تكون ملزمة بدفع مبالغ الضمان البنكي لجميع موظفيها الحاليين، والذين سيتم استقدامهم، طالما لم يتعد الحد الأقصى للضمان للفئة الثالثة. وذكرت الوزارة أنه لن يتم تحويل المنشأة الكترونياً إلى الفئة الثالثة إلا بوجود تقرير من الإدارة المختصة بالوزارة، مشيرة إلى أنه يشترط لتحويل المنشأة إلى الفئة الثالثة، أن تقوم بتشغيل عامل متسلل ويثبت ذلك بحكم قضائي، وإذا ارتكبت جريمة من جرائم الاتجار بالبشر، وفي حالة التوطين الصوري، أو إذا قامت بإدخال بيانات ومعلومات غير صحيحة في نظام حماية الأجور بهدف التهرب أو التحايل على النظام، وكذلك إذا كانت المنشأة في الفئة الثانية (ج) وحصلت على 100 نقطة سوداء. وقالت الوزارة: إنه لن يستثنى من شروط الفئة الأولى إلا قوارب الصيد للمواطنين، والمصارف ومنشآت التأمين العاملة بالدولة، إذا استوفت نسب التوطين المحددة بقراري مجلس الوزراء رقمي 10 لسنة 1998 و2/2002 لسنة 2003. وفي الفئة الثانية نص القرار على أنه تصنف المنشأة في الفئة الثانية بمستوياتها (أ، ب، ج) في ضوء مدى توافر معايير تعدد الثقافات بها وذلك على النحو الآتي:

- 1- تصنف المنشأة في المستوى (أ) إذا لم يتوافر بها تعدد الثقافات بنسبة لا تزيد على 25% من عدد العاملين بها.
- 2- تصنف المنشأة في المستوى (ب) إذا لم يتوافر بها تعدد الثقافات بنسبة تزيد على 25% وحتى 50% من عدد العاملين بها.
- 3- تصنف المنشأة في المستوى (ج) إذا لم يتوافر بها تعدد الثقافات بنسبة تزيد على 50% من عدد العاملين بها. واستثناء من أحكام هذه المادة والشروط الواردة فيها تصنف المنشآت التي لا يزيد عدد العاملين بها على ثلاثة عمال في الفئة (الثانية/ المستوى ب). وتحسب النقاط السوداء على المنشأة في حال ارتكبت أي مخالفة، وشمل القرار تفصيلاً دقيقاً لنظام العقوبات والنقاط حسب المخالفة، وسمح القرار بإلغاء النقاط السوداء بعد مرور سنة، وقد يسبب نظام العقوبات والنقاط السوداء نقل المنشأة للفئة أو المستوى الأدنى الأمر الذي يسبب المزيد من الالتزام بالأنظمة والتعليمات، ويفرز المؤسسات الملتزمة عن غيرها المخالفة. واستحدثت فئة ثالثة جديدة يتم نقل المنشأة إليها بقرار من الوزير، حيث نص القرار بأنه لا توضح المنشأة، في الفئة (الثالثة 3) إلا بقرار من الوزير في إحدى الحالات الآتية:
 - أ- أن تكون في الفئة (الثانية/2 ج) وتحصل على مائة نقطة سوداء. ب- أن يثبت بحكم قضائي نهائي قيامها بتشغيل متسلل.
 - ج- أن يثبت بحكم قضائي نهائي ارتكابها لجريمة من جرائم الاتجار بالبشر. د- قيامها بارتكاب مخالفة التوطين الصوري.
 - هـ - تعمدتها إدخال معلومات غير صحيحة في نظام حماية الأجور لغايات التهرب أو التحايل على أحكام هذا النظام. وفي الحالتين (ب، ج) الواردين بهذه المادة، واستثناء من حكم المادة (3 أ) من هذا القرار لا يعاد وضع المنشأة في الفئة أو المستوى الذي يستحقه، إلا بعد مضي سنة من بقائها في الفئة (الثالثة) وقيامها بإزالة المخالفة. وفي حالة صدور حكم قضائي نهائي بارتكاب المنشأة جريمة من جرائم الاتجار بالبشر وتشغيل الأحداث والنساء في الأعمال الخطرة، وعدم مطابقة السكن بالمعايير نهائياً فيتم معاقبتها ب 100 نقطة سوداء عن كل مخالفة، وتنقل مباشرة إلى الفئة الأدنى، وتعزم ب 20,000 درهم عن كل مخالفة، كما أن التوطين الصوري وغلق أو وقف أو عدم مزاوله المنشأة لنشاطها دون تسوية أوضاع المكفولين لديها، وعدم سداد أجر 60 يوماً فأكثر المستحقة للعامل، وتوقيع العمال على مستندات صورية تقييد استلام مستحقاتهم فيتم معاقبتها ب 100 نقطة سوداء عن كل مخالفة وتنقل مباشرة إلى الفئة الأدنى وتعزم ما بين 15,000 إلى 20,000 درهم عن كل عامل.

2 يناير 2012

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية بـ دائرة المالية - حكومة دبي



720 مليار دولار أصول صناديق الثروة السيادية في الإمارات

أفاد تقرير صدر مؤخراً، أن القيمة الإجمالية لأصول صناديق الثروة السيادية في دولة الإمارات، تقدر بنحو 719.1 مليار دولار، وبنسبة 65 في المئة من إجمالي أصول صناديق الثروة السيادية في عموم دول مجلس التعاون الخليجي . وأوضح التقرير، الذي أصدره البنك السعودي الأمريكي "سامبا"، نقلاً عن معهد صناديق الثروة السيادية، أنه، وإلى جانب أصول جهاز أبوظبي للاستثمار "أديا"، والبالغة 627 مليار دولار، تدير شركة الاستثمارات البترولية الدولية "إبيك"، أصولاً بقيمة تصل إلى حوالي 58 مليار دولار، و"مبادلة" 13.3 مليار دولار، في حين تدير دبي أصولاً قيمتها 19.6 مليار دولار، ورأس الخيمة 1.2 مليار دولار، على حد ما أوردت "إميريتس 24/7". وفي المقابل، أشار التقرير إلى أن قيمة أصول صناديق الثروة السيادية للكويت وقطر وسلطنة عمان، تبلغ نحو 296 مليار، و85 ملياراً، و6.2 مليار دولار على التوالي . من جهة ثانية قال التقرير، ان فائض الحساب الجاري المتوقع لدول الخليج المنتجة للنفط، يقدر بما يزيد على 300 مليار دولار في 2011، بدعم من أسعار النفط القوية، وذلك على الرغم من استمرار النمو في واردات هذه الدول . كما توقع أيضاً، أن يبلغ فائض الحساب الجاري بهذه الدول، أكثر من 200 مليار دولار في 2012، أي ما يساوي 17 في المئة من إجمالي ناتجها المحلي.

المصدر: الخليج

ارتفاع عدد نزلاء فنادق الدولة 10% إلى 13,5 مليون بنهاية 2011

يرتفع عدد نزلاء الفنادق بالدولة بنهاية العام 2011 بنسبة 10%، إلى 13,5 مليون نزيل، وفقاً لتقديرات مبدئية وفي ضوء إحصائيات الأشهر الأحد عشر الأولى من العام. وتفيد الأرقام المبدئية بأن القطاع السياحي شهد تطوراً ملحوظاً خلال العام 2011، ويتجاوز عدد النزلاء في الفنادق بنهاية العام في دبي وحدها ما بين 9,3 إلى 9,5 مليون نزيل بنمو لا يقل عن 10%، بينما تنهي فنادق أبوظبي العام باستقطاب ما يفوق مليوني نزيل، وفي فنادق الشارقة يصل الرقم إلى 1,5 مليون نزيل، بنمو فاق 60%، كما حققت إمارات الدولة الأخرى نموا ملموسا بين النزلاء. وتشير أرقام إحصائية تقديرية أعدتها "الاتحاد" إلى أن ارتفاع عدد نزلاء الفنادق على مستوى الدولة بنهاية العام 2011، جاء امتداداً للنتائج الرسمية للأشهر التسعة الأولى، والتقديرات للنزلاء خلال الأشهر الأحد عشر من العام الجاري، بالتوازي ونمو الزوار إلى الدولة عبر المطارات والمتوقع أن يسجل ما يقارب 70 مليون مسافر بنهاية 2011. وتنتهي دبي العام 2011 بتسجيل ما يقرب من 75 ألف غرفة، مقابل 70,9 ألف غرفة في 2010، بزيادة تقرب من 6%، وبذلك فقد شهد العام المنتهي دخول ما يقارب أربعة آلاف غرفة فندقية جديدة. ووفقاً للتقديرات فان عدد المنشآت الفندقية دبي في العام 2011 سيسجل نحو 580 منشأة، وذلك في ضوء ما تحقق في الشهور التسعة الأولى من العام نفسه والتي بلغ خلالها عدد المنشآت 573 منشأة فندقية، وإن كان النمو محدوداً، وتضم 73,5 ألف غرفة وشقة فندقية بزيادة قدرها 7% عن نفس الفترة من العام الماضي. وجاءت نتائج القطاع امتداداً لما حققه القطاع خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2011 ففي دبي فقد عززت من موقعها كوجهة سياحية عالمية وبلغ عدد نزلاء المنشآت الفندقية خلال التسعة أشهر الأولى 6,64 مليون نزيل بزيادة 11% عن نفس الفترة من العام 2010 الذي سجل 5,99 مليون نزيل. وتشير التوقعات المبدئية إلى أن عدد الليالي السياحية في فنادق دبي خلال كامل عام 2011، سيتجاوز 30 مليون ليلة مقابل 26,6 مليون في العام 2010، وذلك في ضوء ما تحقق في الأشهر التسعة الأولى والتي سجلت 23,6 مليون بزيادة 26% عن نفس الفترة من العام الماضي، وبمتوسط إقامة 3.6 ليلة. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي العائدات الفندقية المتوقعة خلال العام لن تقل 14,5 مليار درهم، وذلك في ضوء نتائج الأشهر التسعة الأولى التي سجلت 10,9 مليار مليارات درهم، بزيادة قاربت 20% عن العام 2010. وعلى مستوى الإشغال الفندقي خلال العام فإن المتوسط العام على مدار 2011، سجل ما يقارب 75%، مسجلاً زيادة ملموسة عن العام الماضي.

المصدر: الاتحاد

تعزز تنافسية الاقتصاد الوطني وتجذب مجتمع رجال المال والأعمال دبي تعين قريباً خارطة الاستثمار العقاري

وضع مركز إدارة وتشجيع الاستثمار العقاري الذراع الاستثمارية لدائرة أراضي وأملاك دبي، اللمسات الأخيرة على خارطة الاستثمار العقاري في الإمارة ويتوقع الإعلان عنها خلال الأسابيع القليلة المقبلة. وأوضحت ماجدة علي راشد رئيسة مركز إدارة وتشجيع الاستثمار في تصريحات لـ«البيان» «بأن الخارطة تستهدف تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني على المستويين الإقليمي والعالمي فضلاً عن جذب مجتمع رجال المال والأعمال من المستثمرين داخل وخارج الدولة الراغبين في دخول السوق العقاري لكنهم يجهلون آليات صناعة التطوير العقاري أو لا يمتلكون المعلومات الكافية لضمان إدارة استثماراتهم العقارية على نحو يحقق قيمة مضافة لهم وللسوق. وأشارت رئيسة مركز إدارة وتشجيع الاستثمار إلى أن خارطة الاستثمار العقاري عبارة عن منظومة متكاملة مفصلة لحزمة من الفرص الاستثمارية المميزة في السوق العقاري في دبي وتتضمن قائمة مختارة من المشروعات العقارية موزعة على فئات بحسب الاستخدامات والمواصفات. وقالت ماجدة راشد: «إن خارطة الاستثمار في الوقت ذاته دليل شامل لأي مستثمر ينوي دخول السوق العقاري ويسعى للاستثمار في فرص نوعية ولذلك حرصت أراضي دبي على أن عدم السماح لأي مشروع بالدخول في الخارطة والتنافس على المستثمرين إلا بعد تلبية معايير الخارطة.

المصدر: البيان



2 يناير 2012

الصكوك الإسلامية

الصكوك صيغة تمويلية جديدة مبعثها فقه المعاملات في الشريعة الإسلامية وهي آلية تمويلية تتجه نحو ما افتقدته البنوك الإسلامية من الشراكة الحقيقية بين عوامل الإنتاج في تمويل التنمية بصيغ المضاربة والمشاركة والتحول عن التمويل بالمرابحة والتي اعتمدت عليه أكثر من البنوك الإسلامية. وتتبع فكرة استصدار الصكوك من صيغ المعاملات الشرعية المعهودة من إجارة وسلم واستصناع ومضاربة وغيرها كتطوير مواكب لمتطلبات العصر التمويلية كبديل عن السندات التي تتعامل بالفوائد المصرفية. وما أن ظهرت الصكوك حتى اشتهرت وانتشرت كأداة معاصرة يقبل عليها المسلمون وغير المسلمين حتى انتشرت في كل أنحاء العالم، بمعدلات سريعة.

أنواع الصكوك: والصكوك لها أنواع عديدة، ويمكن توليف مختلف الصيغ لابتكار صيغ جديدة بما لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ وقد ذكرت هيئة المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية منها أربعة عشر نوعاً. ومن أنواع الصكوك ما يلي:

1. **صكوك الإجارة:** صكوك الإجارة تتعلق بالأعيان والأصول المؤجرة، وتحمل قيمة متساوية، ويصدرها مالك العين المؤجرة أو وكيله. ومقصود المعاملة هو بيع العين المؤجرة عن طريق الصكوك ليصبح حاملوها هم ملاك الأصل وكذلك المستفيدون من ريع تأجيرها، بقدر أنصبة الصكوك التي يحملها كل واحد في الأصل المؤجر. وعلى سبيل المثال يمكن أن تكون هناك بناية مؤجرة، ويكون دخلها الشهري أو السنوي هو عائد حملة الصكوك الذين يعتبرون شركاء في ملكية البناية، وبالإضافة إلى عائد الإيجار فإن حامل الصك يمكنه بيع الصك. وفي حالة بيع الصك فإن قيمة الصك تتوقف على عوامل سوقية كثيرة منها ما يلي:

أ. قوى العرض والطلب: تتأثر قيمة خدمة الأصل المستأجر ارتفاعاً وانخفاضاً بقوى العرض والطلب على تلك الخدمة في السوق. فإذا كان معدل الزيادة في الطلب على الخدمة موضوع الصك أكبر عن معدل الزيادة في عرضها، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع قيمة الصك، والعكس بالعكس.

ب. عمر الخدمة: تتأثر قيمة الأصل بالعمر الافتراضي للأصل أو المدة الإيجارية المتبقية للخدمة المستأجرة. فمن المتوقع أن تتناقص قيمة الصك بتناقص العمر الافتراضي للأصل، والذي يتأثر بمجموعة العوامل التي تؤثر على قيمة الأصل سلبيًا وإيجابيًا.

إن طول أو قصر المدة الزمنية المتبقية للأصل المعاد استئجاره يؤثر على قيمة الصك؛ فإذا كان معدل الزيادة في قيمة الخدمة أكثر عن معدل النقص في القيمة من جراء انقضاء جزء من عمر الأصل فإن من المتوقع أن ترتفع قيمة الخدمة باعتبار باقي المؤثرات ثابتة.

ج. كفاءة أداء الأصل: إن كفاءة أداء الأصل يؤثر على قيمة الصك وسعره السوقية. فإذا كانت الكفاءة أعلى زادت قيمة الصك والعكس صحيح. ومما يزيد من الكفاءة توفر الصيانة اللازمة للأصل، وتوفر الخدمات المصاحبة وفعاليتها. وعلى سبيل المثال فإن حسن صيانة المبنى تزيد من قيمة الأصل بحسب ما يضيف إلى العقار من القيمة. فالعقار المصان يؤجر بقيمة أعلى من غير المصان غير أن التكاليف الناجمة عن الصيانة تخفض من قيمة الصك بمقدار المنصرفات على الصيانة. ومن الخدمات المصاحبة التي تؤثر على قيمة العقار توفر الكهرباء والماء أو القرب من الأسواق أو من وسائل الانتقال أو توفر خط الهاتف الأرضي أو خط الإنترنت وغير ذلك من الخدمات. وتختلف طبيعة الصيانة ونوعية الخدمات المصاحبة بحسب طبيعة الأصل الذي قد يكون عقاراً يستخدم كفندق أو كمسكن أو كمتجر أو كمستودع... الخ. أو يكون وسيلة نقل كسيارة أو باخرة أو طائرة... الخ. فكل منها لها من الخدمات المصاحبة التي تزيد من قيمتها، وما يزيد من قيمة شيء قد يخفض من قيمة آخر. فالمخازن البعيدة من البحر أفضل من القريبة منها من ناحية تعرض المخزون إلى الرطوبة والفنادق التي على البحر أفضل من تلك البعيدة عنها، وهكذا. ويتأثر الإيجار بما يحيطه من البيئة القانونية والاقتصادية وغيرها، ومن ثم يمكن للإيجار أن يرتفع أو ينخفض بتلك البيئة. ومن مجالات صكوك الإجارة كل أنواع المنقولات القابلة للإيجار كالسيارة أو الطائرة أو البيت.

2. **صكوك المنافع:** هذه الصكوك تحمل قيمة متساوية يصدرها المالك لعين موجودة، أو معيد الاستئجار من الباطن برضا المالك، خلال فترة الإيجار، أو وكيلهما، وذلك بغرض تملك المنفعة دون العين. لحاملي الصكوك من خلال تأجير الخدمة لهم خلال فترة معينة هي فترة صلاحية الصك. فيحق لهم ريع الأصل. ويمكن أن يقوم مستأجر الأصل بموجب عقد الإيجار الأول بإصدار الصكوك خلال فترة الإيجار المحددة لإعادة التأجير من الباطن لحاملي الصكوك، طالما أن المالك لا يمانع من ذلك. أو في ملكية المنفعة للأصل المؤجر.

3. **صكوك منافع الأعيان الموعودة (الموصوفة في الذمة):** هذه الصكوك تحمل قيمة متساوية يصدرها المالك أو المستأجر أو وكيلهما عن عين موصوفة في الذمة موعودة بإيجارها وذلك بغرض تملك المنفعة لحاملي الصكوك من خلال تأجير الخدمة لهم خلال فترة صلاحية الصك. ويتم إصدار الصكوك للأصول غير المستأجرة -في لحظة إصدار الصكوك- باعتبار الوعد بإيجارها في وقت مستقبلي يشار إليه في العقد. ويكون ذلك بناء على مبدأ المؤمنون عند شروطهم ما لم يحل حراماً أو يجرم حلالاً، وقياساً على السلم مع تقديم الثمن في التعاقد على موصوف في الذمة وعلى ظرف مستقبل من الزمان.

4. **صكوك الخدمات من المتعهد:** هذه الصكوك تحمل قيمة متساوية يصدرها متعهد بتوفير أو بيع خدمات موصوفة في الذمة ويتم بيع تلك الخدمات في شكل صكوك ليصبح حاملوها هم ملاك تلك الخدمات ويحصلون على عوائد بيعها في الأسواق. والمثال على ذلك هو توفير برامج تعليمية أو صحية في الجامعات أو المستشفيات. ويسهم حملة الصكوك في تمويل البرامج التعليمية أو الصحية ومتطلباتها حتى تكون جاهزة لطالبيها من طلاب العلم أو المرضى. وتكون حصيلة بيع تلك البرامج للمستفيدين منها هو الريع العائد لحملة الصكوك.

5. **صكوك الخدمات المتاحة:** هذه الصكوك تحمل قيمة متساوية يصدرها متعهد أو وكيل تتوفر لديه خدمات تباع لحاملي الصكوك ويصبح من حق مالكيها بيعها..



2 يناير 2012

6. **صكوك السلم:** هذه الصكوك تحمل قيمة متساوية يصدرها بائع منتجات السلم أو وكيله ويحصل بذلك على رأس مال السلم فتصبح سلعة السلم مملوكة لحاملي الصكوك. ويكون بتقديم كامل قيمة السلعة المتفق عليها لاستلامها مستقبلاً وفقاً لوقت ومواصفات متفق عليها. ويساعد تقديم التمويل بكامله المنتج على توفير المال اللازم لتمويل العمليات الإنتاجية وتوفير المنتج في جانب العرض، وتقليل السعر في جانب الطلب. فيسهم بذلك في توفير أسباب الرخاء الاقتصادي بزيادة الإنتاج وتخفيض السعر بما يحقق الربح للمشتري والبائع. وهناك ما يسمى بالسلم المتوازي وهو اتفاق المشتري مع جهة أخرى على بيعها المنتج المتفق عليه في اتفاقية السلم الأول.
 7. **صكوك الاستصناع:** هذه الصكوك تحمل قيمة متساوية يصدرها الصانع أو المتعهد أو وكيل أي منهما كمنتج موصوف في الذمة ويحصل على قيمة الصكوك ثم يباشر بتصنيع المنتج بحسب المواصفات ويقوم بتسليمها خلال المدة المتفق عليها، ويمكن للمتعهد أن ينفق مع الصانع على صيغة تمويلية مختلفة مثل الدفع بالأقساط. ويصبح حاملو الصكوك هم ملاك المنتج المستصنع. وينطبق الاستصناع على تشييد المباني وبناء السفن والطائرات والجسور والطرق ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والماء وغيرها وفقاً لمواصفات محددة في العقد وتاريخ للاستلام وقيمة محددة يتم الاتفاق حولها. ويمكن توليف صيغ أخرى معها للاستجابة لمتطلبات العمل والتمويل. وهي من الصيغ النشطة في عالم الصكوك. وهناك ما يسمى بالاستصناع الموازي، وهو تعاهد المتعهد مع جهة ما لاستصناع سلعة لها ثم يقوم المتعهد بالتعاقد مع جهة أخرى لتقوم تلك الجهة بتصنيع المنتج المطلوب له ليقوم بتقديمه إلى طالب السلعة في الوقت المطلوب.
 8. **صكوك المرابحة:** هذه الصكوك تحمل قيمة متساوية يصدرها التاجر أو وكيله بغرض شراء سلعة ما ثم بيعها بمرابحة معلومة مثل معدات مطلوبة ضمن عقد استصناع مثلاً فيتم شراء المعدات مرابحة ويكون حاملو الصكوك هم ملاك المعدات وتضمن بيعها بالمرابحة.
 9. **صكوك المشاركة:** هذه الصكوك تحمل قيمة متساوية يصدرها المتعهد أو وكيله بغرض تمويل مشروع أو مشاريع يكون حاملو الصكوك هم أصحاب تلك المشاريع وهي مشابهة لشركات المساهمة وقد يختلف عنها إذا تم تفويض مصدر الصكوك باختيار المشاريع التي يتم تحويلها وإنشائها.
 10. **صكوك المضاربة:** هذه الصكوك تحمل قيمة متساوية يصدرها المتعهد بتقديم التنظيم وإدارة المشروع المقترح بغرض تمويل ذلك المشروع أو مجموعة من المشروعات المفصلة أو المفوض له فيها بالعمل وبموجبه يكون حاملو الصكوك هم أصحاب رأس مال المشروع ويبقى المشروع مشاركة بينهم وبين المنظم بنسبة متفق عليها من الربح ويتحملون الخسائر المتوقعة في رأس المال.
 11. **صكوك المزارعة:** هذه صكوك تحمل قيمة متساوية يصدرها مالك الأرض الزراعية بغرض تمويل تكاليف الزراعة بموجب عقد المزارعة ويتشارك حملة الصكوك في المحاصيل المنتجة بحسب الاتفاق المنصوص عليه في العقد.
 12. **صكوك المساقاة:** هذه صكوك تحمل قيمة متساوية يصدرها مالك الأشجار محل التعاقد من أجل تمويل السقاية والرعاية ويتشارك حملة الصكوك في المحاصيل المنتجة بموجب عقد المساقات.
 13. **صكوك المشاركة في الوكالة الاستثمارية:** هذه صكوك تحمل قيمة متساوية يصدرها وكيل استثماري وتمثل مشاريع أو أنشطة يتم تعيين الوكيل الاستثماري كمضارب يقدم بإدارة الاستثمار نيابة عن حملة الصكوك مقابل الحصول على نسبة من الربح.
 14. **صكوك المغارسة:** هذه صكوك تحمل قيمة متساوية يصدرها مالك الأرض محل التعاقد لتمويل تكاليف الغرس بموجب عقد المغارسة ويتشارك حملة الصكوك في الأشجار التي تم غرسها وفي الأرض التي تم الغرس عليها وفقاً للعقد.
 15. **صكوك أعيان وخدمات التملك المتناقص:** هذه صكوك تحمل قيمة متساوية يصدرها صاحب الفكرة محل التعاقد لتمويل مشروع بموجب عقد الإنشاء وينتهي الأمر بتمليك الأعيان أو الخدمات إلى أصحاب الفكرة، أو الشركاء المؤسسين بعد فترة زمنية محددة. يكون أصحاب الفكرة شركاء في المشروع بالعمل أو برأس المال أو بالائتمين معاً. أي أن يكون الشريك عاملاً يستحق بموجب عمله الأجر. أو شريكا بالعمل ويبدأ في سداد قيمة المشروع لحملة الصكوك من نصيبه في الربح بطريقة تقلل من نسب حملة الصكوك وتجعله شريكاً متزايد النصيب كلما تمكن من السداد من نصيبه. وبهذه الطريقة تتناقص نصيب حملة الصكوك ويتزايد نصيب الشريك العامل حتى ينتهي الأمر بتمليك العين وخدمته أو العين لوحدها أو الخدمة لوحدها لصالح الشركاء. وهذه صيغة تجمع بين المضاربة والمشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك. وتجمع بين صكوك التأجير محددة الفترة للأعيان أو الخدمات. ويعتمد إصدار الصكوك على دراسات الجدوى المعتمدة والتي توضح التكاليف والعوائد المتوقعة وفترة سداد تكاليف الأصل، وتقييمها وتصنيفها من جهات التقييم والتصنيف المعنية بالإضافة إلى غيرها من المتطلبات التي يشكل توافرها شروط التصديق على إصدارها من الجهات المختصة وتقوم بتنظيم إدارة الإصدار بنوك وبيوت التمويل والخبرة ومن البنوك المتصدرة لهذا النشاط بنك دبي الإسلامي الذي بلغت جملة إصداراته في النصف الأول من العام 2008م.
- والصكوك صيغة تمويلية جديدة مبعثها فقه المعاملات في الشريعة الإسلامية وهي آلية تمويلية تتجه نحو ما افتقدته البنوك الإسلامية من الشراكة الحقيقية بين عوامل الإنتاج في تمويل التنمية بصيغ المضاربة والمشاركة والتحول عن التمويل بالمرابحة والتي اعتمدت عليه أكثر من البنوك الإسلامية. وتسهم الصكوك بصورة فعالة في تمويل مشاريع البنية التحتية، وعليه فهي في حاجة ماسة إلى دراسات الجدوى والتقييم والتصنيف وصياغة العقود بما يحقق مصلحة الطرفين الممول والمتمول مع اعتبار أن تحقيق نتائج استثمار مرابحة لحاملي الصكوك يعطي المصدقية لإصدار غيرها ويبني الثقة في الجهات المصدقة لها ومن ثم في تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي ويشجع رؤوس الأموال الصغيرة نحو الائتفاء والتعاون لبناء الاقتصادات النامية بقوة.